وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم النفس وعلوم تربية

سلسلة محاضرات مقياس الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

طلبة سنة ثالثة علم النفس (مقياس مشترك)

محاضرة الحادي عشر بعنوان : نموذج التجربة الماليزية والتركية في مكافحة الفساد

السنة الجامعية :2025/2024

- التجربة الماليزية :

إن التجربة الماليزية في مكافحة الفساد تستحق الدراسة على الرغم من احتلال ماليزيا المرتبة الستين عالميا، فقد أنشأت لهذا الغرض لجنة أسمتها اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد (MACC)*بموافقة المناب الماليزي عام 2009 لتحتل محل الوكالة الماليزية لمكافحة الفسادAgenc(ACA) -Corruption Anti والتي تم إنشاؤها سنة 1973، وهذا يدل على أن ماليزيا لها باع طويل في التصدي لهذه الآفة الخطيرة، ويمكن إجمال ملامح هذه التجربة فيما يلي:

ــ أولا:

تقوم السياسة الإعلامية الماليزية في مكافحة الفساد على إشراك المواطنين في هذه العملية وحثهم على تبني هذه السياسة، وتعتبرهم الضامن الحقيقي الذي من شأنه أن يقيم سدا منيعا ضد مخاطر الفساد في جميع المجالات، وقد أوكلت لجنة مكافحة الفساد وظيفتان (السادسة والسابعة) من أصل سبع وظائف، للحديث حول:

ــ تثقيف الجماهير بآليات مكافحة الفساد.

ــ العمل على كسب وتعزيز الدعم الشعبي لمكافحة الفساد.

ولتحويل هذه الوظائف الى برامج عملية أنشأت اللجنة قسما مستقبلا يعني بالتثقيف المجتمعي من بين ثلاثة عشر قسما تشكل معا الأقسام الرئيسية للجنة.

ــ ثانيا:

يلاحظ أن ثمة اهتماما ملحوظا أولته اللجنة بضرورة توظيف مختلف وسائل الإعلام المتاحة لزيادة الوعي الجماهيري لمكافحة الفساد، وهو ما انعكس بشكل مباشر في استراتيجية تعزيز مكافحة الفساد التي تتبناها اللجنة، إذ أكدت من خلالها على ضرورة بناء تحالفات قوية مع وسائل الإعلام بهدف رفع مستوى وعي الجماهير بمخاطر الفساد وحثهم على مقاومته.

ــ ثالثا:

في محاولة لاختيار مستوى مصداقيتها وعملا بمبدأ الشفافية الذي تنادي به قامت اللجنة بتصميم استطلاع للرأي على موقعها الاشباكي يقيس اتجاهات الجمهور نحو ما إذا كانوا يشعرون بأن اللجنة ذاتها تتمتع بالحرية والاستقلالية في أداء مهامها في مكافحة الفساد أم لا، وقد عمدت اللجنة الى نشر نتائج هذا الاستطلاع فورا على موقعها الإشتباكي، وهو ما يعد محاولة جادة لتطبيق معايير الشفافية والمصداقية وتقييم الأداء الذاتي من قبل اللجنة.

ــ رابعا:

قامت اللجنة بتصميم موقع شبكي تفاعلي شديد الاحترافية يتم تحديثه كل حين، بالمستجدات والأخبار كافة وبالمؤتمرات وقواعد البيانات والتقارير السنوية والفعاليات ذات الصلة بمكافحة الفساد، كما يتيح الموقع لمرتاديه الإبلاغ عن وقائع فساد عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، إضافة للدخول في مناقشات جماعية مع ضيوف هذه المواقع حول سبل مكافحة الفساد وجعل ماليزيا مجتمعا خاليا من كافة أشكاله.

ــ خامسا:

أظهرت اللجنة اهتماما خاصا بالجانب العلمي الأكاديمي الممنهج من خلال حرصها على

عقد مؤتمر علمي سنوي يناقش ظاهرة الفساد ويستعرض الطرق العلمية الحديثة لمقاومته، إضافة لذلك فقد خصصت اللجنة نوافذ شبكية مستقلة عن موقعها من شأنها زيادة الوعي العلمي للجماهير، منها على سبيل المثال ما يمكن الجماهير من الاطلاع على الأوراق البحثية Papers Reseach، والمراجع ، Selected Articleالمتخصصة العلمية والمقالات ، References Academicالأكاديمية والإحصائيات ذات الصلة بالموقوفين في قضايا فساد Statistics Arrest، والقضايا المنظورة أمام المحاكم وغيرها من النوافذ الإشباكية التي تعالج ظاهرة الفساد من منظور علمي بحت.

و تعتبر ماليزيا من بين الدول النامية القليلة التي استطاعت ان تحقق نتائج مقبولة في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، وقد صاغت العديد من الاستراتيجيات لتحقيق هذا الهدف، حيث انتمت خلال الفترة من 2003 / 2005 إلى الفئة الخامسة والتي تسجل درجات فوق المتوسط من 0.5/9.5 من أصل 10 نقاط، ثم تراجعت قليلا في السنوات الأخيرة، حيث انتمت في سنة 2012 للفئة السادسة والتي تنتمي إليها الدول التي تسجل درجات متوسطة في الشفافية تتراوح من 40 إلى 49 من أصل 100 نقطة، ويرجع ذلك إلى بعض الممارسات التي عرفتها ماليزيا في السنوات الأخيرة مثل اتهام بعض السياسيين بالتورط في فضائح الفساد.

ولقد أصدرت ماليزيا العديد من القوانين وأنشأت العديد من المراكز والأجهزة، وعقدت العديد من الاتفاقيات في مجال مكافحة الفساد، وهذا من اجل خفض مستوى الفساد وتحسين مؤشراته، فأصدر أول قانون لمكافحة الفساد في ماليزيا عام1961 ، وفي عام 1967 تم إنشاء الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد(ACA) بهدف تنفيذ القانون الصادر عام 1961 وكانت المهام الرئيسية لهيئة مكافحة الفساد:

ــ التحقيق وملاحقة مرتكبي جرائم الفساد التي ينص عليها القانون.

ــ اتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الفساد في مجال الخدمة المدنية والمجالس التشريعية.

ــ التحقيق في الشكاوي التأديبية ضد موظفي الخدمة المدنية.

- **التجربة التركية:**

شهدت تركيا إصلاحات غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في العام 2002 وحتى الآن، وقد وصف المراقبون المستقلون وتيرة الاصلاحات هذه بـ "الثورة الصامتة " وساهمت الاصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في بيئتها الإقليمية، وشملت الاصلاحات مجالات مختلفة، وهي على النحو الأتي:

- أولا الإصلاحات الاقتصادية :

وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم والبلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادة كما أشرنا سابقا، ولتجاوز تلك الأزمة غيرت الحكومة مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعالج الاقتصاد التركي، فتم على سبيل المثال ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشكلاته.

و لمكافحة البطالة في مجتمع أغلب مواطنيه في سن الشباب، وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفا يتمثل في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30 % من الناتج القومي الإجمالي، وحددت العديد من الاجراءات التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذا الهدف، منها:

ــ زيادة التقشف وخفض النفقات.

ــ جذب رؤوس الأموال الخاريجية بشكل مباشر.

ــ تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.

ــ إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.

ـ ثانيا: الاصلاحات الدستورية:

واصلت حكومة العدالة والتنمية تطبيق برنامجها الاصلاحي فعدلت بعض مواد الدستور توطيدا لدعائم الديمقراطية على النحو الآتي:

1ـ تجرى انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.

2ـ ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا، أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخابات النيابية.

3ـ تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات ولمدتين على الأكثر.

4ـ رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضوا الى 17 عضوا، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية، بدلا من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية.

5ـ رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7 أعضاء الى 22 عضوا واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها.

ـ ثالثا: الاصلاحات في مجال الحريات:

منذ وصول حكومة العدالة والتنمية الى الحكم وهي تسعى الى ترسيخ الحقوق والحريات الأساسية من خلال الاصلاحات التي قامت بها وتشمل:

1ـ إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا.

2ـ السماح للقوميات غير التركية بتعليم لغتها وتعليمها فأصبح بالإمكان بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية.

3ـ إصدار قانون عفو عن التائبين من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني الانفصالي.

4ـ تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء من السجون أو في مراكز الشرطة.

5ــ توسيع حرية التجمعات والمظاهرات وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات والسماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله.

6ــ عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب.

7ــ تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال إقرار مبدأ التمييز الايجابي.

8ــ الغاء عقوبة الاعدام.

9ــ إلغاء المحاكم أمن الدولة.

10ــ ضمان حرية الصحافة.

ــ رابعا: الاصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية:

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا بمعزل عن السياسة الاصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها، ولبيان أهمية تلك الاصلاحات لابد لنا في البداية من توضيح دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة حزب العدالة والتنمية الى الحكم في 19 نوفمبر 2002 لمعرفة مدى التغير الذي حصل.

خلافا للتطور الاجتماعي في الغرب حيث تنشئ دولتها وجيشها، وحدت الأتاتوركية بين الدولة والأمة في وحدة لا تنفصم، وكان الجيش هو صانع الدولة صانعة الأمة.

وعمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة على حماية دوره في حماية النظام وصيانته، من خلال مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية التي تشرع تدخله في السياسة، وتتيح له في حالات استلام المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل، وبعد أن كان نظام الحزب الواحد حتى العام 1945 هو وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية، لجأ الجيش في العام 1960 بعدها تعرض نفوذه لبعض الاهتزاز في عهد رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس في خمسينيات القرن الماضي، الى وسيلة الانقلاب العسكرية المباشرة غير أنه حصن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور 1961 الذي أعقب انقلاب 1960 وهي مجلس الأمن القومي.

ولأحكام قبضة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية التركية، صاغ العسكريون في الدستور المادة 35 التي تنص على حق القوات المسلحة في التدخل لاستلام السلطة في حال وجدت أن الجمهورية والديمقراطية معرضتان للخطر، وبذريعة الحفاظ على الجمهورية والديمقراطية أقدم الجيش بعد العام 1960 على تنفيذ ثلاثة انقلابات على التوالي سنوات 1971، 1980،

.1992 وقد عززت تلك الانقلابات النفوذ العسكري داخل مجلس الأمن القومي، لتدلل على أن المؤسسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي التركي وإنما متحكمة فيه.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم ورغبته في الاصلاح والانضمام الى الاتحاد الأوروبي، أصبح لابد من إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي، فكانت على النحو الآتي:

1ــ عدلت المادة (4) من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها، وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولا الى جهاز استشاري، وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية.

2ــ عدلت المادة (5) من قانون مجلس الأمن القومي ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلا من كل شهر.

3ــ عدلت المادة (13) من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات، لتصبح مهمة أمانته قاصرة على تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.

4ــ عدلت المادة (15) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفترة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل عين محمد البوجان في 17-7-2004 ليكون بذلك أول شخصية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

5ــ عدلت المادة (30) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.

وعلى الرغم من تلك التعديلات التي قلصت وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي داخل مجلس الآمن القومي، فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى القول إن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولى فلا يزال التدخل مكفولا في دستور 1962 السارية أحكامه حاليا لحماية مبادئ الجمهورية، ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية لسن دستور مدني جديد ترنو إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة.